رؤى استراتيجية: فلسطين 2022

2022/12/4-3

تحرير: أماني جهاد حمودة

افتتح المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية "**مسارات**"، مؤتمره السنوي الحادي عشر، تحت عنوان: **رؤى استراتيجية: فلسطين 2022، التحوّلات المحلية والإقليمية والدولية، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية**، والذي خُصّص لقراءة تقريره السنوي، بحضور عدد كبير من الكتّاب والمفكّرين والسياسيين الفلسطينيين، وذلك على مدار يومين، في قاعة الهلال الأحمر – رام الله، وسيدار في غزة، وذلك بمشاركة أكثر من 40 متحدثًا، خلال 8 جلسات رئيسية. وقد استُعرضت في المؤتمر مختلف الموضوعات، والتي شملت: المصالحة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتجارب الحركات السياسية، ومنها اليسارية، والحراكات الشعبية، والانتخابات الإسرائيلية، والخطاب الفلسطيني، والمبادرات الوطنية؛ بالإضافة إلى تعقيبات على التقرير السنوي.

***اليوم الأوّل 2022/12/3 : الجلسة الافتتاحية:**

في البداية ألقت **فيحاء عبد الهادي، كلمة مركز مسارات،** حيث اعتبرت أنه منذ تنظيم المؤتمر الأول ل "مسارات" في كانون الأول 2012، تحت عنوان (القضية الفلسطينية: مراجعة لتجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي)، وحتى تاريخ عقد هذا المؤتمر، الذي يناقش التحوّلات الإقليمية والدولية ويحلّلها، يحرص "مسارات" على إقامة مؤتمره بالشراكة مع النخب، من سياسيين وسياسيات وباحثين في الوطن والشتات، حول مواضيع يطرحونها للنقاش الواسع، وبما ينسجم مع البرنامج المقرّر، ومع رؤية المركز المتخصص في بلورة السياسات والدراسات الاستراتيجية، وتطوير البدائل الموضوعية، وتضييق الفجوة في مؤسسات صناعة القرار، وتقديم دراسات قابلة للتطبيق، وخاصة في مواجهة الحكومة الإسرائيلية المتطرفة الحالية، التي تجسّد المشروع الصهيوني والاستعماري العنصري، وعدوانه الدموي المتواصل على شعبنا الفلسطيني، من خلال استمرار الاحتلال واقتحامات الصهاينة للأقصى والإبراهيمي وحصار قطاع غزة.

وأكدت أنه لا يمكن الاستمرار في مناشدة الفصائل تحقيق المصالحة، وتحقيق الديمقراطية في المجالس البلدية وفي المجلس الوطني، ولا بدّ من تغيير بنيوي في السلطة القانونية والقضائية والتنفيذية، ولا مفرّ من تغيير الأدوات والوسائل لمواجهة التحديات، وأن نقف وقفة نقدية؛ وعلينا أن نبدأ بفتح حوار شامل لترتيب بيتنا الداخلي، مع الفصل بين السلطة الفلسطينية وم.ت.ف، وإعادة بنائها، والاتفاق على برنامج سياسي لتحقيق الانتصار على المحتل، بشراكة تستطيع تحقيق ذلك.

وجاء في كلمة **اللجنة التحضيرية للمؤتمر، والتي ألقاها هاني المصري، مدير عام مركز مسارات:** لنوضح أولاً أهمية هذا المؤتمر، الذي يأتي عقده في ظل تحديات خطيرة تواجه الشعب الفلسطيني، خاصة بعد فوز الأحزاب اليمينية المتطرفة في الانتخابات الإسرائيلية، وما تطرحه من مشاريع تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها. وأضاف: إن المؤتمر العام سيسهم في إيجاد استراتيجيات تساعد في محاربة هذه التحديات، خاصة في ظل مشاركة كافة الأطراف والأطياف الفلسطينية، والشباب الفلسطيني كذلك.

***الجلسة الأولى: بعنوان رؤية كل من حركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام.**

الكلمة الأولى لمحمود العالول، نائب رئيس حركة فتح، الذي أكد على أهمية استمرارية "مسارات" في نشر الدراسات والأبحاث في وقتٍ توقّف فيه الكثيرون عن ذلك. إن الأحداث التي تدور على المستوى الدولي والإقليمي تؤثّر علينا سلباً أو إيجابياً. وهناك أحداث كان لها تأثير كبير، سواء تلك التي لها علاقة بالوضع العربي والفلسطيني، أو بالتغيير الذي حصل على مستوى أولويات العالم، بغضّ النظر والقوى المؤثّرة، وتحديداً فيما يخص الشرق الأوسط؛ وأمريكا هي إحدى أهم القوى أو الحكومات المؤثّرة في المراحل الماضية، والتي باتت أكثر وضوحاً في عدائها للفلسطينيين، رغم أنها تُعدّ معادية منذ نشأتها؛ وقد أصبحت ليس فقط داعمة للاحتلال بل شريكة له؛ والمثال الواضح هو نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، إضافة إلى الاعتراف الأمريكي بالجولان السوري كجزء من كيان الاحتلال.

وقضية المصالحة الفلسطينية ليست معزولة عمّا يحدث من تغييرات على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ ولو كانت معزولة، لكان الانقسام الفلسطيني قد انتهى منذ زمن.

واليوم، أصبحت أولويات المواجهة بالنسبة للغرب هي الصين وروسيا وإيران، ولا يمكن لأمريكا أن تنسحب من المنطقة دون تأمين كيان الاحتلال الإسرائيلي، وخلق مناخ مناسب لتعايش شعوب هذه المنطقة مع الواقع الجديد. لذلك يجري الترويج حالياً للتطبيع والديانة الإبراهيمية، مع أن هناك استعادة مستجدّة للقضية الفلسطينية في الخطاب العربي، وفي ظل هامش حريّات أوسع.

وأكد العالول أن علينا استعادة دور أوروبا في الشرق الأوسط بعد أن تم إقصاؤها، فيما يعيش الفلسطينيون وضعاً ضاغطاً في كل المجالات؛ ويجب أن تصبّ كل الجهود لإتمام المصالحة الفلسطينية، في ظل استمرار مشاريع الضم الاستيطان الصهيونية؛ وعلينا أن نكون على جاهزية ليس فقط لإنجاز المصالحة، وإنما لتحقيق الانسجام في مواجهة الاحتلال. وقد بُذلت جهود مهمة في مؤتمر الجزائر الأخير؛ والورقة التي صدرت عنه مشتقّة عن الأوراق السابقة، ومنها وثيقة الوفاق الوطني؛ ومن أجل تطبيقها، علينا أن نعمل على تحديد الأولويات بدقّة.

الكلمة الثانية لخليل الحيّة، نائب رئيس حركة حماس: إن كلّ ما يدور حولنا يدفعنا لطرح السؤال: من نحن؟ هل نحن دولة مستقلة، أم أننا تحت الاحتلال؟ ترى حركة حماس أننا شعب تحت الاحتلال؛ وعلى أساس هذا التوصيف نحدّد أصدقاءنا. إن أهلنا في الشتات وداخل الخط الأخضر وفي القدس يضعون آمالهم فينا، وعلينا أن لا نخذلهم، ويجب أن نشكّل حاضنة لحركات المقاومة.

نحن مختلفون منذ سنوات حول الرؤية والبرنامج، وليست حركتا حماس وفتح وحدهما المختلفين حولهما. وللأسف، فإن إفرازات الخلافات بين فئات الشعب الفلسطيني التطبيع وإعادة علاقات الدول العربية مع الاحتلال، والتجرؤ على ثقافتنا وعلى موروثنا الحضاري؛ بل هناك من سمح للأوروبيين أن يتحدثوا عن واقعنا وعن مناهجنا المدرسية؛ وهذا يؤكد أننا لسنا مختلفين على كعكة سلطة أو حكومة، بل نحن مختلفون حول رؤية وبرنامج سياسي وطني؛ والسؤال هنا: أين المؤسسات الوطنية ومنظمة التحرير؛ وهل دور السلطة وظيفي أم هي سلطة سياسية؟!

وتوجّه "الحيّة" بالتقدير لكلّ الدول المحبّة لفلسطين، وفي مقدّمتها مصر والسعودية وقطر والجزائر والأردن، مشيراً إلى أنه قد كُتبت العديد من الوثائق حول المصالحة الفلسطينية؛ لكن أهم وثيقة هي التي عُقدت في أرضنا، وثيقة الوفاق الوطني 2006؛ وهي تمثّل دستوراً لعملنا الوطني، على أن تكون منظمة التحرير ممثّلة للجميع ولا يعمل أحد خارجها. نحن من يصنع الطريق، وليلتزم الجميع بهذا الطريق؛ لذلك نحن نحتاج إلى أمرين: القيادة الفلسطينية الجامعة التي تجمع شتاتنا وتحمل قضايانا وهمومنا؛ وهنا نتحدث عن إجراء انتخابات عامة تمّ الاتفاق حولها؛ وخلال ذلك نعيد ترتيب مهمة م.ت.ف والمجلس الوطني، وسحب الرائع. ومع احترامنا لكلّ النضالات التاريخية لمنظمة التحرير، فإن الوقائع الجديدة تجعلنا نذهب لترتيب بيتنا الداخلي، وكل منظومتنا؛ كما يجب علينا إعادة تعريف الإرهاب، والمقاومة ليست إرهاباً؛ هذا مع تجديد إيماننا بالشراكة، وهي ليست حكراً على جهة ما، وضرورة تشكيل حكومة تستجيب للواقع الفلسطيني.

***الجلسة الثانية : شملت عرض الأوراق المرجعية للمؤتمر بإدارة ربا المسروجي**

الكلمة الأولى: قدّم فيها **د. أحمد عزم، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، ورقة بعنوان (واقع منظمة التحرير الفلسطينية ومستقبل علاقتها بالسلطة الوطنية).** وقال عزم إن هناك مفهوماً خاطئاً يدّعي أن السلطة ابتلعت المنظمة؛ والحقيقة أن العكس هو الحاصل. وهو لم يُخفي وجود أزمة في وضع المنظمة، وخاصة فيما يتعلق باستمرارية غياب مؤتمراتها ومجلسها الوطني، وأن المجلس المركزي حلّ بقرارته محلّ الوطني. وتحدّث عن مستويات مختلفة للعمل الفلسطيني، من منظمة التحرير إلى حركتي فتح وحماس واليسار؛ والفكرة المركزية كانت إعادة إحياء المنظمة على قاعدة عدم إلغاء السلطة حتى تُكمل دورها الذي ينتهي عند قيام الدولة الفلسطينية؛ فالسلطة لم تنشأ لتبقى.

واعتبر عزم أن الجدل ما زال قائماً: هل نريد السلطة أم م.ت.ف؛ وهل تتم إعادة هندسة السلطة لتحل محل م.ت.ف؟ يروي الإعلامي عرفات حجازي أنه في اجتماع المجلس الوطني 1996 في غزة، قال ياسر عرفات إن "هذا آخر المجالس الوطنية التي ستُعقد"؛ ولو وضعنا ذلك في سياقه، فإن المجلس التشريعي قد انتُخب؛ وبالتالي كان عرفات يقصد ويؤمن بأن الدولة الفلسطينية قادمة، وأن هذا البرلمان قائم. وفي القانون الدولي، الدولة تطغى على المنظمة؛ لكن السلطة تعثّرت، والدولة لم تقم، و"إسرائيل" أوّل من تنكّر لاتفاقيات أوسلو، والمعارضون عندنا كانوا أيضاً معارضين لنشوء السلطة. وحتى بعض المشاركين في تأسيس السلطة هم الأكثر انتقاداً لها ويهدّدون بحلّها وتسليم مفاتيحها.

إن الفكرة الشائعة بأن السلطة تحل مكان المنظمة، وأن السلطة تبتلع م.ت.ف، غير صحيحة، لأن العلاقة متشابكة بينهما؛ وأعتقد أن السلطة هي إحدى ثمرات م.ت.ف، بغضّ النظر عن وضع السلطة، وكان دافع تأسيس السلطة هو دولة فلسطين. وفي السنوات الأخيرة، ظهر مشروع خطير، وهو أن تحلّ م.ت.ف مكان السلطة؛ وهذا المشروع موجود، وهناك أوراق عمل واقتراحات مكتوبة بشأنه؛ وهو قد يذهب بنا إلى المجهول، وليس إلى دولة فلسطينية أو انتخابات رئاسية وتشريعية؛ وبالتالي سوف تحلّ م.ت.ف، بوضعها الراهن، ومن دون انتخابات، مكان السلطة؛ وفكرة أن السلطة وجِدت لتحمي الدولة، كما فكرة أن تحل م.ت.ف مكان السلطة، فيهما تراجع خطير عن ثوابتنا التاريخية.

وأشار عزم إلى أنه خلال أول عشر سنوات بعد تأسيس م.ت.ف، انعقد المجلس الوطني مرّة كل 11 شهراً، بين عامي 1975 و 1984؛ ثم انعقد مرّة كل 24 شهراً، بين عامي 1985 و 1994، ثم مرّة كل 40 شهراً، بين عامي 1995 و2016، ومرّة في العام 2018.

وكلّما كان يزيد الاعتراف السياسي بمنظمة التحرير كان الرضا الشعبي عنها يقل؛ وللأسف، فإن الحضور الشعبي غاب عن المنظمة؛ وعلينا الآن التركيز على إعادة تفعيل م.ت.ف من خلال نظامها الأساسي والانتخابات، أو أننا سنبقى رهينة الحزبية، لأن جزء كبير من الساحات لم تُجرى فيها انتخابات، مع أهمية تفعيل الاتحادات الشعبية.

وأخيراً، طرح عزم عدة أفكار:

1–العمل على إعداد حوارات مع هيئات م.ت.ف القيادية ورئاسة المجلس الوطني .

2–زيادة الشفافية والفعالية في الحصول على المعلومات الخاصة بالمنظمة.

3–دراسة لكل قطاع ومؤسسة في م.ت.ف وتفعيل الاتحادات.

4–ترشيد وتعميق الجدل بين م.ت.ف والسلطة على أساس عدم إلغاء أوراقها، ووضع أجندة لتجديد السلطة لتصبح دولة .

5 – حسم الجدل حول طبيعة تشكيل المجلس الوطني الجديد.

الكلمة الثانية كانت لتيسير محسين، وعرض فيها **تحوّلات سلطة "حماس" وإعادة إنتاج احتكار الحكم ومصادر القوّة؛** وهو خصّصها لدراسة حالة "حماس" كحكم وكيفية إعادة إنتاج مصادر قوّتها في ظل أزماتها الداخلية والخارجية، وأنها قدّمت المطالب الإنسانية على المطالب الوطنية، منذ سيطرتها على قطاع غزة في العام2007؛ واعتبر محسين أن هذه المؤتمرات تشكّل فرصة لمراجعة حكم "حماس" في غزة، والتي تتحقق من خلال القراءة المعمقة، ومن دون تهوين أو تهويل، وإعادة موضعة "حماس" في الكفاح الفلسطيني، حيث حافظت الحركة طوال سنوات على حكمها المنفرد، مدّعية أنها اتّبعت نموذجاً خاصاً بها، أطلقت عليه: الجمع بين السلطة والمقاومة، حتى بات أحدهما في خدمة الآخر؛ وربما انتهى الأمر بغلبة أحدهما.

واعتبر أن الغاية من الورقة التي أعدّها هي دراسة سياسات "حماس" وحكوماتها، أوّلاً لمعرفة كيفية عمل سلطتها ووضع الملاحظات والتوجيهات بشأنها، طيلة سنوات حكمها وخارجه؛ وثانياً لفهم إدارة الحركة للصراع ضد الاحتلال، وتمكّنها من إعادة إنتاج مصادر قوّتها وسيطرتها الكاملة، رغم الضغوط والمؤثّرات الداخلية والخارجية.

لقد شهدت "حماس" تحوّلات كبرى، ولكنها لم تغيّر من طبيعتها السياسية جوهرياً، سواء كحركة اجتماعية دعوية، أم كحركة مقاومة وطنية، أو كحزب سياسي يسعى للسلطة ويسيطر عليها؛ والتحوّل الأول الذي مرّت به "حماس" كان في العام 1987، عبر إصدارها الميثاق، الذي شكّل مرجعية لسلوك الحركة طيلة مرحلة طويلة، قبل أن تلج النظام السياسي بعد فوزها في انتخابات 2006؛ فيما حصل التحوّل الثاني بعد دخولها ميدان السلطة والحكم، حيث أصبحت حزباً سياسياً يقود السلطة من رفض الواقع إلى محاولة إدارته، وذلك بزعم مناكفة "فتح" وشروط الرباعية، وظروف الحصار. أما التحوّل الثالث، فكان بعد أن وصلت ظروف المصالحة إلى طريق مسدود، وفشلت محاولات تمكين حكومة الوفاق الوطني، وأعيد إحياء اللجنة الإدارية لتولّي إدارة شؤون الحكم؛ وتمثّل التحوّل الثالث بإعلان "حماس" وثيقة سياسات ومبادىء، كان أساسها تدشين مشروع غزة، والانتقال من مرحلة إدارة الواقع إلى مرحلة التكيّف معه.

أما بخصوص نجاح "حماس" في البقاء وإعادة إنتاج حكمها طوال 15 عاماً، فيعود إلى طبيعتها السياسية البراغماتية سلوكاً، والوصول للسلطة غاية، فيما قامت الحركة بتطوير مصادر قوّتها وأصولها الاستراتيجية؛ وأخيراً، استخدمت ما تسمّيه تقنيّة لائحة المطالب.

بعد عام 2005، ظهرت ملامح مميّزة لقطاع غزة؛ أي صارت له انضباطية قائمة بذاتها؛ فلا هو كيان معرّف أو غير معترف به؛ ووفقاً للاستراتيجيين الإسرائيليين، صار القطاع كياناً فريداً من نوعه، لا هو محتل ولا غير محتل. فبعد أن انسحبت منه قوات الاحتلال، حوصر وأغلِقت معابره، وتردّت أوضاعه كثيراً. ومنذ ذلك الحين،

ظهرت مطالب إنسانية للقطاع خاصة به، وهي تجسّدت لاحقاً في لائحة معروفة للأطراف ذات الصلة، ونطلق عليها لائحة المطالب.

لقد تشكّلت حالة قطيعة لغزة، مما أبقاها مفصولة ومعزولة. فيما اختزلت "حماس" غزة في تعريف بيروقراطي، وتبنّت لائحة مطالبها، التي استدعت تشكيل جهاز حكومة يعمل على تكتيكها، أو ما يسمّى باستراتيجية الاغتزال والتماهي؛ والفائدة التي سعت الحركة لجنْيها من وراء ذلك، هي تحقيق الممكن السياسي، وتشكيل مصادر لشرعنة سلوكها وتمرير عمليات التكيّف مع الواقع، ما أسهم في استمراريتها، إلى جانب عوامل أخرى أقل أهمية.

أما على صعيد إدارة الصراع مع الاحتلال، فقد ساد ترسيخ مبدأ المساومة، أو التفاوض على مطالب معقولة من الطرفين، مما جعل الأمر أقرب إلى حكم ذاتي في المضمون؛ ولذلك تعيش غزة متأرجحة بين هدوء نسبي وتصعيد محتوم، ولكن من دون أفق سياسي.

وعلى صعيد محاولات كسب حركة حماس اعتراف العالم، كان على الحركة أن تُظهر فعلياً قطيعتها مع ميثاقها، وماجاء فيه من محدّدات ومبادىء، وأن تقدّم في وثيقتها الجديدة ما يلزم من مؤشّرات على تحوّلها نحو الاعتدال والامتثال والمرونة والانفتاح، لكن من غير أن تُظهر براغماتيتها السياسية؛ هذا فيما جعلت "حماس" مطالب غزة الإنسانية المشروعة عوضاً وبديلاً عن الحقوق الوطنية؛ وبالمقابل، استمر الحصار الإسرائيلي ولم تتحقق المطالب الفلسطينية ولو بالحد الأدنى. ومن وجهة نظر "إسرائيل"، يجب إبقاء غزة على حافة الانهيار؛ وهي كرّست ذلك من خلال تعزيز انفصال غزة عن جغرافية الضفة، كما عن تاريخها ذاكرتها. وأنهي كلامي بأنه على "حماس" العمل على تجاوز منطق السلطة ومنطق الانقسام.

الكلمة الثالثة كانت لحسن أيوب: عن تجربة اليسار الفلسطيني: الإخفاقات وآفاق التوحيد.

اعتبر أيوب أن الحديث عن اليسار الفلسطيني يحمّله عبئاً أخلاقياً، لأن قناعته الأساسية بأن توافق ونهوض هذا اليسار لا يزال ضرورة موضوعية، فكرية، وسياسية، وكفاحية، في السياق الفلسطيني. ولذلك، يجب الإجابة على سؤال: لماذا فشل اليسار تاريخياً، وبالذات في السنوات الأخيرة، في تشكيل قطب ثالث؟

تتكوّن ورقتي من أربعة أجزاء: أولاً: عرض لتاريخ اليسار الذي لم يكن موحّداً لنقول إنه فقد وحدته؛ ثانياً: تشخيص العوامل التي تشكّل تحديات أمام محاولات اليسار لبناء القطب الثالث؛ والأسباب طبعاً تتعلق بصعود اليمين الفلسطيني؛ وهذه المسألة مهمة جداً. ثالثاً: تحوّلات النظام السياسي الفلسطيني بعد عام 2006. رابعاً: التكوين الذاتي لليسار. بداية، من المفيد الإشارة إلى مسألة تعريف اليسار. ويمكن القول إن المقصود بحالة اليسار هي قوّته بالمعنى السياسي والتنظيمي؛ ولا نتعامل مع اليسار الفلسطيني كأنه لاعب وحيد من أجل أشكلة القضية بأنها توافق اليسار بالمعنى المزدوج؛ أي المعنى الاجتماعي والسياسي، وهو مفهوم العمل بمنطق

اليسار. وفي المسألة الفلسطينية، فإن اليسار نشأ تاريخياً في ظروف مقاومة الاستعمار الاستيطاني؛ ولذلك، يجب أن تكون هناك مقاربة مختلفة لتعريف اليسار كجذور. وبالأصل، فقد نشأ اليسار العربي في مثل هذه الظروف؛ ولا يمكن اعتبار يسار اليوم، بالتعريف الطبقي لليسار، أنه نشأ نشأة طبقية في ظروف تطور الاقتصاد السياسي الرأسمالي؛ وعليه، فاليسار أمام إشكالية حقيقية. على سبيل المثال، اليسار الفلسطيني يتبنّى فكرة الانتخابات، رغم أنها تتم في سياق الليبرالية، وضمن نظام اقتصادي سياسي فلسطيني يعتمد اقتصاد السوق.

إن تبنّي اليسار لحلّ الدولتين مناقض لاعتبار أنه بدأ من الحزب الشيوعي الفلسطيني. فقد حدث انفصال عن حاضنته الفكرية؛ ومن ثمّ جرت تحوّلات أثّرت في انفصال اليسار، وخاصة بين عامي 1947 و 1967؛ وبعدها وقّعت اتفاقية أوسلو في العام 1993، تاريخ انفصال اليسار الفلسطيني عن حواضنه الفكرية الرئيسية وعن قاعدته الشعبية، مع حفظ علاقته بـ م.ت.ف ضمن درجة معيّنة من التوافق، على أساس تأييده النهج الإصلاحي، والتعامل مع التيار السائد في حركة فتح وم.ت.ف.

وهذه الصراعات كان لها أثر مزدوج؛ أي أنها عمّقت من خلافات اليسار داخلياً، وأدّت إلى تحالفات لديها طابع الصدام أو التنافس على الموقع الثاني في م.ت.ف؛ وهذا ما أضعف برنامج اليسار المرتبط أساساً بمواجهة القيادة المتنفذة في م.ت.ف، وجعل هذا اليسار يدخل "أوسلو" منقسماً على نفسه؛ وهو وصل إلى مرحلة التعايش والتأقلم مع "أوسلو" في لحظة ضعف أمام التحالفات العالمية والإقليمية. وأخيرًا، هناك ثلاثة تحديات في وجه اليسار الفلسطيني: أوّلاً، صعود اليمين الفاشي العالمي؛ ثانياً، تغيّر تركيبة اليسار؛ وثالثاً، التحديات الداخلية التي أثّرت على وحدته. وهذه الإشكاليات أدّت إلى انكماش القواعد الجماهيرية لليسار وهجرة كوادره. لذلك، يجب أن يكون هناك نقد ذاتي لليسار الفلسطيني ذات التاريخ الانفصالي .

أحمد أسعد: قدّم الكلمة الرابعة حول الحركات الاجتماعية وآفاق التغيير وبناء التيار الوطني.

اعتبر أسعد أن الأوراق المقدّمة توضح أن المشكلة ليست في القوى والأحزاب السياسية، بل في الشعب أوّلاً. وعند الحديث عن الإرادة السياسية، يُطرح السؤال: هي لدى من؟ هي لدى القوى الضاغطة والأحزاب. وأعتقد أن مسألة غياب المشروع الوطني الفلسطيني غير دقيقة؛ وليس لأحد أن يدّعي احتكار تمثيل كلّ الشعب الفلسطيني. إن الميثاق الوطني دليل واضح على وجود مشروع فلسطيني؛ والمغتربون عن المشروع الوطني هم القوى والفصائل. أما الحركات الاجتماعية، فهي ليست تحركات فردية، بل لديها مطالب أساسية تمثّل برنامجها ومكانتها؛ والحركات الشعبية حتى تكون شعبية، يجب أن تمارس السيادة على الأماكن العامة والميادين، وليس شرطاً أن تكون نخبوية؛ مع العلم أن الماكينة الحزبية في الحركات الاجتماعية ضرورية، وربما تؤدّي إلى فشل أو نجاح التجربة؛ المثال في أمريكا الجنوبية موجود لناحية تبنّي الحركات الاجتماعية. وأحد شروط النهوض

في الحركة الاجتماعية هو اعتمادها على الظهير الحزبي؛ فالأحزاب لديها القدرة على التنظيم؛ والحشد هو ذخيرة الحركات الاجتماعية. لنأخذ مؤشرات جامعة بيرزيت؛ فهي متأرجحة بين حركتي فتح وحماس، فيما اليسار محافظ على موقعه. وآخر استطلاعات الرأي خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كشفت أن النسب متقاربة بين فتح وحماس، وهما المسيطرتان على مؤسسات المجتمع المدني، ولا تغيير في الموازين بينهما.

الجلسة الثالثة / بإدارة عرين هواري، وعرضت فيها الأوراق المرجعية الثانية للمؤتمر:

المداخلة الأولى كانت للدكتور مهنّد مصطفى، والذي تحدّث عن الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأكد مصطفى أن هذه الاستراتجية مبنيّة على اتفاق أوسلو، مع التحوّل الإسرائيلي نحو اليمين، حيث كانت لأوسلو ثلاثة انعكاسات سياسية كبيرة:

1-إقامة سلطة وطنية فلسطينية.

2-تقسيم الضفة إلى ثلاث مناطق A.B .C

3-انقسام الضفة الغربية عن قطاع غزة، جغرافياً وسياسياً. وهذه الانعكاسات تحوّلت إلى وقائع ثابتة على الأرض، ومكّنت اليمين الصهيوني من بناء تصوّر أو استراتيجية لإنقاذ مشروعه وتحويله إلى مشروع واقعي، يهدف إلى ضمّ الضفة الغربية؛ مع الاختلاف بين أن يكون كلياً أو جزئياً أو يشمل فقط مناطق c؛ والهدف هو السيطرة الإسرائيلية على الأرض وفرض السيادة، وفصل الضفة عن غزة، وتحويل القضية الفلسطينية إلى قضيتين، حيث يلاحَظ أن الحكومات الإسرائيلية لم تسع، ومنذ حصول الانقسام الفلسطيني، إلى اسقاط حكم حماس في قطاع غزة .

أما الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الإسرائيلية، فهي:

1-تكريس الانقسام الفلسطيني السياسي الجغرافي، وتحويل هذا الانقسام إلى قضيتين، من حيث المطالب والتعامل وتأثيرهما على المستويين الدولي والإقليمي .

2-إضعاف السلطتين القائمتين في غزة والضفة معاً.

3-إبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، وتحويل مطالب الفلسطينيين إلى مطالب اقتصادية.

4- استمرار الاستيطان في الضفة الغربية، وتقييد عمليات البناء الفلسطيني، ومنع المشاريع في مناطق c.

المداخلة الثانية كانت لحنين زعبي، والتي عرضت ورقة عنوانها(فلسطينيو الخط الأخضر ومأزق السياسة). وهي أكدت في البداية على أن الحوار الوطني الفلسطيني يجب أن يشمل ما يحدث في الداخل، حيث لا يجدر عزل هذا الداخل؛ وبعد قانون القومية الصهيوني، لم يعد هناك "داخل"، لأن "إسرائيل" أبطلت عملياً هذا المصطلح.

واعتبرت "زعبي" أنه حتى الآن، وبعد 70 عاماً، لم يحسم الداخل الفلسطيني سرديته الأساسية؛ هل المواطنة هي حالة جديدة، وأنه يريد بداية جديدة مع الاحتلال، حيث يقطع من خلالها مصيره السياسي الراهن ويكون له مصير سياسي جديد، أم أن المواطنة هي جزء مع الصراع مع الاحتلال، ولكن بلغة أخرى؟

إن هذا الداخل، والذي يتمثّل فيه أكبر حزب في الحكومة الإسرائيلية اليمينية، لا يستطيع أن يستقل بقراره السياسي، لأننا شعب فلسطيني واحد، وقضيته واحد؛ ونحن نرى كيف تعامل الداخل مع قانون القومية والسياسة الإسرائيلية تجاه نا. لذا، علينا أن نوازن بين مسألتي المواطنة والوطن، وأن نُجيب على السؤال الذي لا يطرحه الداخل على نفسه: من نحن؟

وأكدت "زعبي" أن جزءً من الشعب في الداخل لا يريد أن نتعامل مع هذا السؤال بوضوح، حتى بعد قانون القومية، وبعد ادّعاء "إسرائيل" أنها تعامل الشعب الفلسطيني كوحدة واحدة؛ إن أزمة السياسة الأولى في الداخل تكمن في أنها تهرب من الإجابة على السؤال: من نحن؟ وهو ليس سؤال هوية، لأننا جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، لكن في ظل سردية أو أسئلة موازية: هل نحن مواطنون، وكيف تسمح لنا "المواطنة" الحالية بأن نكون فلسطينيين؟ أم نحن فلسطينيون، وكيف تسمح لنا فلسطينيتنا بأن نكون مواطنين؟ والسؤال هنا سياسي، لأننا في خضم أزمة سياسية وليس تمثيلية؛ والبعد الفلسطيني يجب أن يكون بعداً سياسياً؛ إن فشل "القائمة المشتركة" دليل على أننا مختلفون في السرديات الأولى؛ وهذا الفشل هو رسالة لشعبنا بأنه لا توجد أي وحدة فيما بيننا.

المداخلة الثالثة كانت للأستاذ أمير مخّول، وعنوان الورقة التي قدّمها: (تحوّلات الفعل الشعبي بعد هبّة أيار 2021)، حيث أكد على التحوّل الأهم الذي حصل بنتيجتها، وهو الانفكاك من مفهوم الانشغال بالهوية، والتحوّل إلى مفهوم الوعي بالقضية، وهو أمر مختلف، لأن الذي قاد هذا العمل ليست الحركة السياسية، وإنما الفعل الشعبي؛ وهذه القضية يجب أن تشغل الحركة السياسية في الداخل، وهي تشبه الحالة الفلسطينية العامة، ولكن بخلاف واحد، وهو أن الأحزاب في الداخل لا تستطيع أن تمنع الحراكات والفعل الشعبي.

وأكد مخّول أن الشعب الفلسطيني يُنجز كثيراً، ويقدّم تضحيات هائلة، في المواجهات والاعتقالات وغيرها. ولإدراك هذه المسألة، يجب أن نحلّل ونفهم استراتيجية "إسرائيل" تجاه قضايا عرب الداخل وهبّة أيار؛ فإسرائيل، في ظل التيارات اليمينية المتطرفة، والتي تم انتخابها أخيراً، قد تمثّل فرصة تاريخية لنا بأن تخسر حربها معنا، استراتيجياً، أي على المدى البعيد.

إن "إسرائيل" تنظر اليوم بخطورة إلى وحدة القضية الفلسطينية بعد هبّة أيار. وهناك مساعٍ من قِبل الأحزاب الصهيونية الدينية من أجل دبّ الرعب في صفوف فلسطينيي 48 وكل الشعب الفلسطيني لحسم الأمور؛ وهي عقيدة صهيونية استُخدمت في العام 1948 حتى يترك الناس بيوتهم ويتم تهجيرهم. وأكد مخّول أن القوّة

المسيطرة في "إسرائيل" ترى أنه لا معنى لوجود الخط الأخضر، ولا معنى لوجود القضية الفلسطينية وضرورة حلّها؛ لكن بالنسبة إلينا، "إسرائيل" الآن تخسر مواقع استراتيجية؛ ويمكن للشعب الفلسطيني أن ينال منها على المستوى الدولي؛ ولكن لا شيء يتحرك دولياً أو عربياً إلاّ إذا ظهر الفعل الفلسطيني على الأرض. فهبّة الكرامة كانت مؤثّرة؛ ولولا صمود أهالي حي الشيخ جراح لما رأينا ما حصل لاحقاً. وأي تطوّر يتعلق بالقضية الفلسطينية قد يتحوّل إلى قضية ذات أبعاد استراتيجية، عربياً ودولياً.

وأخيراً، أقول إن الحكم في "إسرائيل" ليس قوياً، ولكنه أشد سطوة على الفلسطينيين. ولا يوجد كما يُقال بإجمالية "حرب أهلية إسرائيلية"؛ وبدون الفعل الشعبي الفلسطيني المتكامل، يصعب توقّع مستقبل أفضل، وتحقيق أهداف شعبنا بالحرية والاستقلال والعودة.

***الجلسة الرابعة ناقشت (المتغيرات الإقليمية والدولية: تأثيرها في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي)، وأدارها الدكتور خالد الحروب؛ وكانت الكلمة الأولى لأستاذ دراسات الشرق الأوسط بجامعة رتغرز الأمريكية، د.عبدالحميد صيام،** الذي قال إنه في العامين الأخيرين انتشر الخطاب الحقوقي والقانونية على خلفية تعقّد القضية الفلسطينية؛ وهذا الخطاب يقدّم نفسه أحياناً كبديل للمشروع الوطني الفلسطيني. لذلك، علينا أن نكون واعين لأهمية أن يكون الخطاب القانوني ضمن المشروع الوطني وليس العكس؛ واعتبر صيام أن لا تغيير في السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، حتى مع تغيّر الرؤساء الأمريكيين؛ فسياسات بايدن وترامب لا تختلف عن جوهر التفكير الأمريكي، وهي لم تخرج عن قرارات الكونجرس؛ والسياسة الأمريكية كانت ولا تزال داعمة لإسرائيل وللحكومات المتعاقبة فيها. وأشار صيام إلى تحركات الجاليات الفلسطينية والعربية للضغط على الإدارة الأمريكية، وكان هناك تحرّك من بعض رجال الأعمال الفلسطينيين؛ وقد تمّ إفشاله لأسباب سياسية، ومن قِبل جهات فلسطينية.

***الجلسة الخامسة كانت بعنوان (حق تقرير المصير وجدل الأبارتايد والاستعمار الاستيطاني)، بإدارة رندة السنيورة.**

المداخلة الأولى كانت لفرانشيسكا ألبانيز، بعنوان (لماذا حق تقرير المصير أوّلاً؟)، حيث أكدت على أن القضية الأولى هي تغطية أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين وأراضي 67 وقطاع غزة؛ وهي قضية مهمة للفلسطينيين، حيث تُفرض عليهم القيود الجغرافية والمادية؛ ويجب تعزيز النقاش مع الأمم المتحدة ووسائل الإعلام، والعمل على حماية وخدمة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية والجاليات الفلسطينية في الشتات، والتعامل مع إظهار الحقائق والأعراف ذات الصلة بفلسطين.

وأكدت "ألبانيز" على ضرورة مواجهة إفلات "إسرائيل" من العقاب. ويجب إخضاعها للمساءلة على أساس القانون الدولي، والذي يحتاج إلى أدوات تنفيذية؛ كما يجب مناصرة الفلسطينيين وإدانة الاحتلال غير القانوني لأراضيهم، وكذلك الأبارتايد الذي يترك تداعيات كبرى على الفلسطينيين.

وفي تقريرها، أشارت "ألبانيز" على أن 55 سنة من الاحتلال العسكري الإسرائيلي قد عطّلت حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ وهو حق حصري للشعب الفلسطيني، إقليمياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً. وإسرائيل تعمل على منع حق تقرير المصير هذا من خلال أربع وسائل: 1–تقسيم الأراضي الفلسطينية ومنع السيادة؛

2–منع الاستقلال الاقتصادي واحتكار الموارد الطبيعية؛

3–منع التطور الثقافي؛

4–منع الإدارة السياسية. وختمت "ألبانيز" بالتشديد على أنه يجب على القانون الدولي حماية الفلسطينيين ومنع الاعتداءات عليهم، ووقف الاستيطان، وإنهاء الاحتلال وعدم التطبيع معه، وتطبيق القانون الدولي، وتعويض الفلسطينيين عن الموارد التي نهبتها "إسرائيل" والأراضي التي تمّت مصادرتها.

المداخلة الثانية كانت لنمر سلطاني، المحاضِر بكليّة الحقوق في جامعة لندن بعنوان: (الخطاب الفلسطيني)، وهو تحدث بداية عن الوضع الفلسطيني الحالي، الذي يمر بمسارين: المسار السلبي، والمتجسد في الانقسام الفلسطيني، والتطبيع العربي مع الكيان، وترسّخ الحكومات الإسرائيلية المتطرفة من جهة؛ وهذا الواقع فرض معادلات جديدة على الشعب الفلسطيني. ولكن بالمقابل، حصل نهوض فلسطيني ومقاومة على الأرض، مع الالتفاف الكبير حول العَلَم الفلسطيني، وهو أساس القضية الفلسطينية التي تتطلب استراتيجيات جديدة.

وحول جدل الأبارتايد والاستعمار الاستيطاني، أكد "سلطاني" على ضرورة التركيز على جرائم الاحتلال، مع التشديد على أن الاستعمار هو أصل الأبارتايد؛ فالمنظمات الحقوقية تُهمل حق تقرير المصير وتفصل بين حقوق الإنسان والسياسة، وتتجنّب الحديث عن الاستعمار وحق تقرير المصير. وهذا التوجّه له انعكاسات عدة، ومنها:

1 – لا تاريخية خطاب الحقوق.

2 – عدم الخوض في مبدأ الحق في المقاومة.

3 – لا تسأل هذه المنظمات عن "يهودية الدولة".

وأكد المحاضِر على إشكالية ما ورد في تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" من أنه لا وجود لمخالفة قانونية اسمها نظام الأبارتايد؛ بل هناك مؤسسات أو أجهزة ترتكب جرائم الفصل العنصري في مناطق 67؛ لكن تقرير منظمة "أمنيستي" يعتبر الفصل بين أراضي 67 و 48 مصطنعاً وغير مبرّر، وأن الأبارتايد يمارس في كل

المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل؛ والخلاف بين التقريرين واحد، وهو مطالبة المحكمة الجنائية بمحاكمة مسؤولين إسرائيليين بسبب ممارسة الأبارتايد في الضفة الغربية وغزة.

وأكد "سلطاني" على أن أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني يعيشون خارج الحدود التي تسيطر عليها "إسرائيل"، حيث قامت المنظمات الإنسانية بتجاوز هذا الواقع، حين ضمّت اللاجئين تحت بند مخالفة إسرائيل للحق في الجنسية وحق دخول الوطن. وهناك إهمال أيضاً لحق تقرير المصير، عبر الفصل بين الحق الإنساني الفردي، وبين القضية الجماعية.

كما أن إعلان "يهودية الدولة" وحق تقرير المصير الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني وتشريده وسرقة وطنه، يعني عدم إمكانية عودة اللاجئين إلى أراضي 48، لأنها تتعارض مع "يهودية الدولة" حسب القرار 181. فالخطاب الحقوقي الدولي لا يسائل القرارت الدولية، والفلسطينيون اعترضوا على هذه القرارات بعد صدورها. فالخطاب الحقوقي الذي يطالب بتطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، هو يُشرعن هذه القرارات. والأمم المتحدة تشترط تطبيق القانون الدولي بالمفاوضات والاتفاق الثنائي؛ وهذا يجعل حق تقرير المصير مشروطاً ومؤجّلاً؛ ويجب الانتباه إلى أن إمكانية مواجهة الاستعمار من ناحية قانونية محدودة. وإذا قامت محكمة العدل الدولية مستقبلاً بإثارة القضية الفلسطينية في إطار محاولات مكافحة الاستعمار، وهو لم تفعله في القضية التي تمّ رفعها ضد الجدار العنصري في الضفة، تبقى هنا عقبتان:

1 – الإعلان ضد الاستعمار صدر في عام 1960 بعد قيام "إسرائيل"، وهو لا يجرّم الاستعمار الاستيطاني.

2 – من المتوقع أن يلقى أي قرار قضائي جديد مصير ما سبقه من قرارات لجهة عدم التنفيذ والإهمال.

إن محكمة العدل الدولية تُصدر آراء استشارية، و"إسرائيل" ترفض تطبيق القرارات. والآراء هنا توضح موقف القانون الدولي، وقد تؤدّي إلى تغيير؛ ولكن تبقى العقبة في أن القانون الدولي يتطلب توفير الإرادة السياسية للدولة (إسرائيل) لتطبيق القانون، وإرادة الدول الأخرى على التصرف بشكل لا يساعد "إسرائيل" على خرق القانون،ومساعدة الفلسطينيين لنيل حقوقهم.

المداخلة الثالثة كانت للأستاذ شعوان جبارين، بعنوان (آفاق التضييق على عمل المؤسسات الحقوقية والأهلية في المرحلة الجديدة)، والذي أكد على أن الأبارتايد أداة من أدوات تعزيز الاستعمار الاستيطاني، مشدّداً على أهمية وجود التفاف فلسطيني حول الخطاب الحقوقي والسياسي؛ وهنا التباين أو الاختلاف في القراءات مع المؤسسات الحقوقية بشأن الاحتلال، الذي نعتبر أن وجوده غير قانوني، وأنه يجب إنهاؤه وتفكيك منظومة الاستعمار العنصرية. وتساءل "جبارين" إذا ما كانت عودة اللاجئين شرطيّة لاستكمال حق تقرير المصير؛ وأكد أن المؤسسات الحقوقية هي مكوّن من مكوّنات المجتمع، والاحتلال يستهدف هذه المؤسسات،

ويعمل على إضعاف الخطاب الحقوقي والهوية الوطنية؛ وأكد على دور المؤسسات الحقوقية في تحدي الاحتلال ومواجهته عند إغلاق هذه المؤسسات.

المداخلة الرابعة كانت للدكتور ناصر القدوة، بعنوان (ما الغائب عن الخطاب الفلسطيني؟)، حيث أكد أنه لا يوجد برنامج سياسي فلسطيني ولا توافق وطني، والخطاب السياسي غير كامل وموحّد؛ فعلى مستوى السلطة، هناك عناصر ملتبسة، في ظل الاستمرار في محاولات التوصل إلى تسوية، أو الذهاب إلى إلغاء التنسيق الأمني وحتى الاعتراف بإسرائيل، بالإضافة إلى عنصر التأكيد على المسؤوليات الدولية، والمطالبة بالمقاومة الشعبية، والحديث عن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

أما بالنسبة لنقاط البرنامج الخاص بالسلطة القائمة في قطاع غزة، فهو يشمل:

1- التمسك بالمقاومة دون حل التناقض بين المقاومة والحكم.

2- الحديث الكاذب عن إنهاء الانقسام.

3- الدفع أحياناً باتجاه تصعيد الوضع في الضفة دون غزة.

4- محاولة التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية دون تحقيق أي نجاح.

إن نجاح البرنامج السياسي يتطلب استعادة الوحدة الحقيقية؛ ولذا أرى أنه يجب علينا:

1- الخروج من الصندوق الحالي والعودة إلى الأساسيات، أي مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال الوطني على حدود 67 .

2- التصدي للاستعمار الاستيطاني.

3- تركيز المقاومة الشعبية على مواجهة المستعمرات والدفاع عن الأرض وحماية القرى والسكان.

4- وضع خطة واقعية وتصوّر عملي لإنهاء الانقسام.

5- إعادة تكوين تصوّر لطبيعة المرحلة التي نمرّ بها.

وأكد "القدوة" أن المشكلة الحقيقية هي أن ما يسمّى بحل الدولتين أصبح مرتبطاً بعملية السلام الفاشلة. ومن جانب آخر، إن الدولة الواحدة تُخفي التناقض الحقيقي بين فكرة تحرير فلسطين وفكرة تشريع الاستعمار الاستيطاني وإلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية.

***اليوم الثاني 2022/12/4:**

الجلسة الأولى: تعقيب على التقرير الاستراتيجي للمؤتمر، بإدارة عندليب عدوان؛ وقد عرض فيها مدير عام مركز مسارات، هاني المصري، التقرير السنوي ، والذي أعدّته لجنة السياسات في مركز مسارات. وهو توقف أمام التطورات على مختلف الصعد، الدولية، والإقليمية، والعربية، والإسرائيلية، والفلسطينية. ويشمل التقرير تحليل مؤشرات الوضع الراهن في العام 2022، على المستويات المحلية والإسرائيلية والإقليمية والدولية،

وتأثيراتها في الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ليقدّم رؤى استشرافية لسيروراتها خلال العام 2023، وما تنطوي عليه من تحديات وفرص، مع تقديم توصيات سياساتية للمعنيّين بعملية صناعة القرار على المستوى الفلسطيني.

واعتبر "المصري" أن إسرائيل وصلت إلى أقصى مستويات العنصرية، وهي تطبّق سياسات متطرفة، ومنها تهديد أهلنا في الداخل وسحب الهوية والجنسية منهم. وبالمقابل، يمكن أن تتشكّل جبهة عريضة تضم كل الفلسطينيين، على قاعدة إسقاط اليمين الفاشي العنصري وحزبه، وعلى أساس وحدة القضية والأرض والشعب، مما يجعلنا أقوى، خاصة في ظل عدم وجود حلول؛ وهذا العمل الموحّد لا يجب أن ينتظر القيادات لتفعله، والانقسام أخّر الوحدة المطلوبة فيما بيننا.

جاء التعقيب الأوّل للقيادية خالدة جرار، التي عرضت النقطة الأولى حول التوصيات والأولويات، حيث نشهد تحوّلات دولية لم تتضح بعد مؤشراتها؛ لكنها تدل على انتهاء عصر القطب الأوحد،

وصعود للفاشية في "إسرائيل"، مقابل صعود أحزاب مناوئة لأمريكا وأتباعه في دول أخرى، وكذلك صعود اليساريين. ونحن يجب أن نعيد بناء تحالفاتنا على هذا الأساس الذي يرفض الإمبريالية.

أما طبيعة الصراع، فيجب تعريفها بدقّة؛ هناك عدو امبريالي، استيطاني، كولونيالي، ومضمونه ليس الأبارتايد، ولا يشبه نموذج جنوب أفريقيا؛ وعليه، يجب أن يكون هناك تحرير من كل هذا الاحتلال ومواجهة مشروعه الاستئصالي؛ مع الإشارة إلى العديد من التسويات التي أدّت إلى ضياع مشروعنا التحرّري.

أما المقاومة، فهي تخضع للظرف الملموس، لكن مضمونها هو الأساس. نحن حركة تحرّر لها أسس في المقاومة؛ وهي يجب أن تكون شاملة ومستمرة وتراكمية. وقد عرض التقرير إشكاليات متعددة، لكن يجب أن تكون لدينا رؤية شاملة وفق الظروف الراهنة، مع لحظ نشوء طبقات جديدة مصالحها مرتبطة مع الاستعمار؛ وبالتالي هي عائق أمام مشروع التحرير.

بعد كلمة "جرار"، عقّب المؤرّخ د. ماهر الشريف، الذي اعتبر أن هناك أفكاراً مهمة كثيرة طُرحت، وهو يتّفق معها، ومنها أن الفلسطينيين في حالة دفاع استراتيجي عن النفس، وهم لا يجدون شريكاً يصنعون معه السلام. ولذلك، لا جدوى من انقسامهم حول الدولة الواحدة الدولتين؛ وربما كان من المفيد أن يشير التقرير إلى المقوّمات الاقتصادية لصمود الشعب الفلسطيني، وإلى استراتيجية السلطة منذ قيامها، وأن يتحدث عن الانقسامات داخل التجمعات الفلسطينية، وعن ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير. إن تعمّق الانقسام يحتاج إلى إفراد مساحة أكبر في التقرير، وكذلك مسألة أن تقوم السلطة بتغيير وظائفها والتحلّل من اتفاقياتها الأمنية مع الاحتلال؛ وهذا سيؤدّي إلى نفخ روح جديدة في منظمة التحرير، والفصل بين رئيس السلطة ورئيس المنظمة. والتقرير يؤكد على حق تدويل القضية الفلسطينية؛ ولكن هذا لا يمكن أن يشكّل لوحده استراتيجية؛ بل يجب أن نردفه بحقّ

المقاومة، وباستراتيجية كفاحية موحّدة. والأساس الموضوعي لاندلاع انتفاضة شاملة موجود، من خلال حالة الغليان المستمرة. لكن بالمقابل، هناك فئات لا تجد مصلحة لها في إنهاء الانقسام، وفئات برجوازية بعيدة عن المقاومة ولا ترغب في بلورة حلول. أما اليسار الفلسطيني، فله دور تاريخي؛ والقاعدة الاجتماعية لليسار ما زالت موجودة، ولكن يجب استقطابها من خلال تحلّي قيادات اليسار بالمسؤولية، وتخلّيها عن البحث عن مكاسب حزبية، وأن تتّفق على أشكال الوحدة فيما بينها؛ وبالتالي هي تستطيع تعبئة الساحة الفلسطينية، مع الدفع بمسيرة الكفاح قُدُماً من خلال تشكيل قيادة فلسطينية موحّدة لمواجهة الاحتلال.

د.جورج جقمان، عقّب بورقة شاملة، تناول فيها تاريخ حركة فتح: النشأة، والتحوّلات الداخلية، والظروف المحيطة بها، وذلك في إطار قراءة نقدية ومنهجية.

وتابع: يجب أن تكون هناك مراجعات ومناقشات في المضمون؛ وهذا لا يمس وحدتنا، مع لحظنا لكلّ المتغيرات؛ كما يجب إنهاء الانقسام الذي لا يتم الحديث كثيراً بشأنه. كذلك يجب إعادة الاعتبار لهدف التحرير الشامل، وهذا سيضغط على الجميع لإتمام مشروع الوحدة؛ ويجب أن نركّز على المفهوم الوطني، والذي يشمل التحرير الكامل لفلسطين وعودة اللاجئين. وأما المفهوم الديمقراطي، فيشمل الحقوق والعدالة للجميع، مع مناقشة مستقبل حركة فتح والسلطة ومستقبل حركة حماس. واعتبر "جقمان" أننا في مرحلة انتقالية في ما يتعلق بحركتي فتح وحماس؛ والتقرير يشير إلى الأزمة الحالية فقط؛ وأكد أن هناك مشكلة في طبيعة بُنية حركة فتح، وقد جرت محاولات لإصلاح هذه البُنية في العامين 2005 و2008، ومنها تحديد العضوية؛ وكانت الأقدمية أحد الأسس. وقد فشلت هذه المحاولات لسببين: العلاقة بين المنتسب الجديد والمخضرم، والإشكالية بين العضوية وسنوات الخدمة، والعلاقات الزبائنية؛ وهي أدّت إلى وجود محاور داخل "فتح"؛ وكان الرئيس الراحل ياسر عرفات الصمغ اللاصق للحركة، والذي حفظ البنية الأساسية لحركة فتح، مع تغيير جوهري في التحالفات، والتقاء رأس المال المحلي مع رأس المال العائد. وقد تحوّلت السلطة لاحقاً إلى بلدية كبرى تدير أمور الفلسطينيين، بينما حلّ حزب جديد محل حركة فتح، وهو حزب السلطة، الذي استحوذ على الحركة، ولم تعد "فتح" كما كانت.

ومع وصول حكومة يمينية في "إسرائيل"، سيشتد الصراع في "فتح"، بين العمل السلمي والخيار المقاوم. أما بخصوص حركة حماس، فبعد انسحاب "إسرائيل" في العام 2005 وإخلاء المستوطنات في قطاع غزة، شهدت العلاقة بين حركتي حماس وفتح مراحل تأزّم خطيرة، كان بعضها دامياً؛ وذلك في ظلّ جرائم حرب ارتكبتها "إسرائيل". وكان هناك تغيير في موقف الجيش الإسرائيلي الذي فقد قدرة الردع؛ فرأت المؤسسة الأمنية ضرورة التوصل إلى هدنة طويلة الأمد مع "حماس"، على أن تبقى السياسة الإسرائيلية كما هي، وتبقى "حماس" المسؤولة الأمنية عن غزة؛ وأي تجاوز تتحمّل مسؤوليته "حماس".

وفي السياق، اندلعت مظاهرات في العام 2018 في غزة ضد حماس، تحت شعار (بدنا نعيش)، بعد تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية هناك، فيما لم يتوصل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى أي صفقة لإطلاق أسرى فلسطينيين؛ والمشروع المطروح الآن هو حكم ذاتي في غزة والضفة.

تحدثت الناشطة والكاتبة والأديبة نيروز قرموط، عن ظاهرة (عرين الأسود) التي كشفت تجليّات شعبنا المقاوم، وأخذت ضمانة الالتفاف الشعبي مهما اختلفت وتضاربت المصالح السياسية؛ وغالباً ما تنظر الجموع السياسية إلى هذه الحركة كشرارة مكتملة النسق والتغيير؛ إن هذه الشرارات المندلعة هنا وهناك تتبع سيكولوجية نشأة الجيل الحالي وتكوينه الحيوي، بهدف تشكيل وعيه الملائم لطموحاته الوطنية؛ وسيرورة هذه الشرارات تعكس واقع الاحتلال وتخلق مكوّنات فلسطينية غير متصلة. ومقابل خارطة هجوم استيطاني يكرّس النهج الاستعماري، كانت هناك المقاومة بأشكالها المتعددة؛ وللحفاظ عليها، لا يجب رفض البعد الجماهيري من حولها؛ وما نحتاجه هو مقاومة ذكية؛ إن تآكل الحقوق يُضعف من قِيم المواطنة ويمنع قيام مجتمع مدني قابل للتطوّر.

في السياق، تبيّن لدينا أن الكفاح الحقوقي من داخل كيان الاحتلال قد عكس وجود ثلاثة كيانات في الداخل، أحدها الضفة كمنطقة اشتعال. وهنا تأخذنا الجدلية إلى قضية الاستقلال، وهل يمكن أن تتبلور ضمن كيان فلسطيني مستقل في ظل ما يعصف بحقوق المواطنة للفرد الفلسطيني، سواء داخل كيانه المستقل، أو داخل كيان المحتل، مع التأكيد أنه لا يوجد في الحقيقة كيان مستقل، لا في القطاع ولا في الضفة؛ والسياسيون عندنا يفتقدون المصداقية الشعبية، مع ضعف الإنجازات وما يمنحه المحتل من تسهيلات ضعيفة؛ والنتيجة أن هذه الكيانات، بما تحويه من مكوّنات تتطور بشكل منفصل، وبأبعاد زمنية متوازية، وتخلق ثقافة انفصام اجتماعي وسياسي مرافق، مما يُضعف الحاضنة اللازمة لإعادة تشكيل الكيان الوطني. وفي ظل المعطيات الدولية الراهنة، نشأ لدينا جيل بدأ يعيد البحث والفحص حول هويته ويخلق أساليب مقاومة جديدة. ومن ثمّ كان الحديث عن توازي وليس تتالي الحلول في وضعنا الإقليمي، وجرى عقد حلول منفردة، وتراجعت القضية الفلسطينية لتبقى من دون حل إلى أجلٍ غير مسمّى.

ثم جاءت كلمة الدكتور عبير ثابت، التي ركّزت على الوضع الإقليمي والدولي، واتفقت مع ما جاء في التقرير، مع تقديمها عدة أفكار، ومنها سيناريو تجميد الحرب وليس إنهاءها في أوكرانيا، وأن هناك مؤشرات لذلك، ومنها انسحاب روسيا من بعض المناطق، وأيضاً الضغط الامريكي على الرئيس زيلينسكي، وتقديم القادة الروس للمحاكم الدولية، والأصوات الغربية المتصاعدة؛ وهذا قد يؤدّي إلى حرب باردة مختلفة عن الحرب التي سبقتها. وتؤكد قضية تايوان أننا ذاهبون إلى صدام بين الصين وتايوان، حيث تعدّ الصين في المرتبة الأولى في التسلح، وهي تحاول إعادة إقليم تايوان إلى حاضنتها، في ظل الحرب النفسية والتدريبات الحربية الجوية والبرية، والحرب السياسية، ومنها عدم اعتراف أي دولة بتايوان، والحرب الاقتصادية؛ فالصين تأخذ 42% من صادرات تايوان.

أما التحوّلات الإقليمية، والتي نستشرف من قراءتها مصير الشرق الأوسط، فنحن نعيش سنوات من الفراغ بعد "الربيع العربي"؛ كما لم تعد هناك قوّة ضاغطة في القرار الدولي؛ وتراجع الدور الأمريكي في المنطقة؛ وكمثال، عدم قدرة الإدارة الأمريكية على زيادة كميات النفط الخليجي، والبحث عن تحالفات أخرى، ومنها اجتماعات سريّة بين السعودية وإيران، والسعي نحو خلاص منفرد، ولو أنه فشل؛ ولكن هناك بوادر حول تبدّل التحالفات، ولا يوجد فراغ في السياسة.

وتحدثت "ثابت" عن منظمة بريكس، التي تأسست في العام 2009 رداً على السياسات الأمريكية، وهي تضم الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، ودول أخرى؛ وهي فتحت باب الانتساب إليها، والإدارة الأمريكية تخشى ذلك.

أما بالنسبة لسوريا، فهي تتقدم ببطء، وذلك لسببين؛ محلياً، تحتاج سوريا لإعادة الإعمار إلى 400 مليار دولار؛ وهذا المشروع يتطلب عقد مؤتمر يضم الدول الكبرى؛ كما يفرض إعادة المعارضة إلى سوريا؛ وهذا ما يرفضه النظام السوري. أما حول السبب الدولي، فسوريا هي من أهم مناطق الدفاع عن المنطقة، مع روسيا وإيران، ضد "إسرائيل" وأمريكا؛ وهناك طلب من الغرب لإعادة التفاوض مع إيران، والتي تخلّت عن بعض شروطها حول ذلك؛ وهذا ما يجعلها دولة غير محورية في اتخاذ القرار.

أخيراً، وبخصوص الوضع السياسي الفلسطيني، يبدو أن "إسرائيل" قد استثمرت الوقت بنجاح في مسارات الصراع، بينما نحن كفلسطينيين هدرنا هذا الوقت.

التعقيب الأخير كان للمؤرّخ حسام أبو النصر، الذي لاحظ أن تقرير المؤتمر جاء في 47 صفحة شملت أربعة محاور رئيسية؛ 20 صفحة تناولت الصعيد الوطني؛ و6 صفحات للشأن الإسرائيلي، و9 صفحات للوضع الدولي، و5 صفحات للوضع العربي والإقليمي، و5 صفحات للوضع الإسرائيلي؛ وهذا سياق منطقي؛ أي أن نصف التقرير كان مخصّصاً للشأن الوطني الفلسطيني، وكان مفصّلاً ومسهباً وشاملاً.

ومهمٌ ما جاء في مسألة ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، دون الدخول في تفصيلات، ومنها قبول الأخير بخط 23 بديلاً عن خط 29 البحري، مما يُنذر باتباع نفس الآلية مع الترسيم البري؛ إضافة إلى أن هذا الترسيم يُعدّ بمثابة اعتراف لبناني رسمي آخر، إن لم يكن الأول ب"دولة إسرائيل"؛ وأيضاً هو محاولة لتحييد الجبهة اللبنانية، وإخراج حزب الله من أي مواجهة مستقبلية مع "إسرائيل".

*حول الانتخابات الإسرائيلية، أكد "أبو النصر" أن إسرائيل لم تكن موحّدة ضد الفلسطينيين كما هي اليوم؛ بل إنها باتت موحّدة ضدّهم أكثر من زمن قيامها عام 1948، حيث كان صراع الهوية والجنسية قائماً؛ لكن حالياً، حتى السفرديم، وعلى رأسهم اليهود العرب، أخذوا بالاندماج مع الأحزاب اليمينية المتطرفة، وهم يرفضون عقد أي اتفاقيات مع الفلسطينيين؛ بل إنهم يجدون هويتهم الضائعة في إعادة إحياء حلم دولة داود الأسطورية، والتي

لم تدم أكثر من 80 عاماً في الألف الأوّل قبل الميلاد، حسب ما يدّعون. و"إسرائيل" اليوم اتخذت "أوسلو" ذريعة أو محطة للانتقال إلى هذا الخيار، بعد إيهامها العالم بأن الفلسطينيين لا يستحقّون دولة.

وأكد "أبو النصر" أننا لا نستطيع الذهاب إلى المقاومة منفردين، ولا إلى المفاوضات منفردين؛ وحالة اللغط التي سادت الشارع الفلسطيني في الحرب الأخيرة، بعد الاستفراد بالجهاد الإسلامي في الميدان، تؤكد أن هناك خللاً؛ وعدم تدخل "حماس" وضع علامات استفهام كبيرة، وفتح باب التأويلات. لذا يجب إعادة النظر في طريقة إدارة الحرب وجدواها وجدوى المعركة نفسها.

*أما بالنسبة للسلطة، فضرورات بقائها أصبحت دولية وعربية أكثر منها وطنية ومحلية؛ وهذا يجعلنا نقف ونتساءل عن أسباب هذا التحوّل، بعد أن كانت ضرورات قيام السلطة الوطنية في مرحلة "أوسلو" أكبر مما هي عليه الآن.

فالسلطة أصبحت أكثر انكماشاً بعد فقدان سيطرتها على الأرض بسبب تغوّل الاحتلال، وبسبب الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها، حيث بدأت بالتلويح بالتقاعد المبكر والإجباري والاختياري، وغيرها من الإجراءات، ظناً منها أن هذا هو الحل، فيما الكل يعرف ما الذي يُرهق موازنات الدولة، من فساد وسوء إدارة وغياب التشريع والقضاء، والمحاسبة التي تتم على أساس الأهواء الفردية وليس على أساس القانون، في ظل عدم أمان وظيفي، خاصة بالنسبة إلى موظفي غزة التابعين للسلطة؛ إضافة إلى استمرار "إسرائيل" في اقتطاع أموال السلطة؛ وهذا كلّه أضعف دورها.

*أما جغرافياً، فالأوضاع في فلسطين أصبحت أكثر سوءاً بعد الزيادة السكانية الكبيرة، حيث وصل عدد السكان إلى مليونين ونيف في قطاع غزة، يعيشون ضمن مساحة صغيرة انعدمت فيها الأراضي الزراعية والمياه الصالحة للشرب، في ظل أزمة الصرف الصحي، مما ضاعف من حالات السرطان والموت المفاجىء وغيرها .

كما أن التوسع في الضفة غير ممكن، في ظل قطع الاحتلال لأوصالها، وبعد إغلاقه الممر الآمن. ولا توجد حلول سكانية عامة، ولا إسكانات للموظفين أو العائلات بأسعار معقولة، تستطيع أن تعيد التوزيع السكاني بما يضمن معزّزات صمود هذا الشعب. بالمقابل، "إسرائيل" تتّجه اليوم لضم أراضي c / ج لتحشر الفلسطينيين أكثر داخل كنتونات تحدّد مسار التوزع الجغرافي الفلسطيني، فيما يستمر العدوان على القرى ليحثّهم على الهجرة نحو المدن لصالح المستوطنين؛ ولكن الفلسطينيين متمسكون بأرضهم وبزيتونهم، ولا خيار آخر أمامهم.

*أما سياسة الانتظار مع "إسرائيل"، منذ انتهاء المدة الزمنية المتّفق عليها لإعلان اتفاق أوسلو، والمفترضة لقضايا الحلّ النهائي، فجعلت "إسرائيل" تتوسع بنسبٍ تفوق ما كانت عليه قبل اتفاق أوسلو، بضعفين أو أكثر؛ بل هي بنت جداراً على طول أكثر من 800 كيلو في الضفة، وحوّلت الحواجز إلى معابر دولية، ومنها قلنديا

وإيرز، فيما قدس الأمس أصبحت بالنسبة لإسرائيل القدس الكبرى، من معالي أدوميم إلى مودعين، ووصلت إلى مشارف نابلس والخليل؛ بل إن "إسرائيل" انتقلت إلى مرحلة تهويد الحرم الإبراهيمي، ليكتمل المشهد؛ وتجري حالياً ممارسات إسرائيلية يومية لا توقفها تهديدات السلطة والمنظمة بالتوجه إلى المحاكم الدولية.

ولفت "أبو النصر" إلى أن التقرير لم يأت على ذكر مشروع قناة ربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، والذي بدأت "إسرائيل" بطرحه بشكل رسمي وغير رسمي؛ وهو مطروح منذ ثمانينات القرن الماضي، ومع ربط البحر الأحمر بالبحر الميت. وعموماً، إذا ما تمّ ذلك، فإنه سيؤدّي إلى ثلاثة تداعيات؛ أولاً، ضرب قناة السويس المصرية، وثانياً، فرض حدود مائية مع شمال غزة الذي سيمر منها المشروع، وثالثاً، إحياء النقب الصحراوية على أنقاض السكان الأصليين، وعلى حساب أراضيهم التي ستُصادر من قِبل الاحتلال.

واختتم "أبو النصر" مداخلته بتأكيده على ضرورة إتمام المصالحة الوطنية وترميم منظمة التحرير الفلسطينية، وضخ الديمقراطية في مجتمعنا من جديد، وتوحيد قوى المقاومة، للوصول إلى قيام الدولة الفلسطينية وهزيمة الاحتلال الفاشي.

الجلسة الثانية : تعقيب على التقرير الاستراتيجي للمؤتمر

بكر أبو بكر، عضو المجلس الاستشاري لحركة فتح، قدّم تسع ملاحظات حول التقرير: أوّلها أن الحكومة الإسرائيلية العنصرية تتطلب منّا إعادة الرواية السردية منذ القرن السادس عشر، وليس منذ قيام"إسرائيل"؛ يعني الرواية مقابل الرواية والسردية مقابل السردية. ثانياً، التغيير البنيوي للأحزاب الإسرائيلية والتوازنات فيما بينها؛ لكنها كلّها متّفقة على الأهداف، وعلى ممارسة العنصرية تجاهنا؛ ثالثاً، خنوع النظام العربي؛ وهناك العديد من الأنظمة قابلة للاستعمار، وأنظمة أخرى تخشى شعوبها؛ رابعاً، يجب التعويل على مسارات أخرى بعد التناقض المستمر بين المسارين في غزة والضفة؛ وخامساً، يجب اعتماد خيار المقاومة الشعبية، والذي توافقت بشأنه التنظيمات والفصائل في العام 2019، بما فيها حركتا الجهاد وحماس؛ والخوف هو من استحضار الخطاب الإيديولوجي حين وقوع أي خلاف، لأن الإيديولوجي في تناقض دائم مع السياسي؛ سادساً، افتقاد الرؤية والمؤسسية، ما أدّى إلى عزوف الشعب عن السلطة الرسمية، وإلى اغتراب جماهيري، وتباعد المسافة بين الناس والقيادة؛ وقد ظهرت حركات اجتماعية مختلفة، وذات طابع تمردي على النظام أكثر من كونها مواجهة للعدو الصهيوني، وعلى خلفية الإحباط الشعبي من الأشخاص والمسارات.

كما برزت محدّدات في التقرير تحتاج لخمس نقاط تنفيذية مهمة ؛ مشاركة بلا مناورة وبلا خداع، أمل قابل للتحقيق في المدى المنظور، والأهداف الكبرى و الجزئية ، فكر تعبوي طويل الأجل، وقيادة قدوة، ثقافة تنظيمية،

والتمهيد لهذه الثقافة فيما بيننا ، مفهوم العدو لوحدة المناضلين في المواجهة، إعلاء قيمة المشترك، وتقليص قيمة المختلف ، قيمة الأمل والهدف ورعاية التجارب والعقل المنفتح.

غازي حمد، القيادي في حركة حماس، أكد أن التقرير مهني، ويعرض العديد من الحقائق، وتشخيصه جيد جداً، لكن عند الدخول في الحلول نحوم حولها؛ أقصد أن هناك قضايا تحتاج إلى التوضيح، ومنها، أنه عند فشل الخيار التسووي لا نستيطع القول إن الخيار الثاني هو المقاومة؛ وفي الحالة الفلسطينية نحتاج للخروج من الضبابية وتشتّت الخيارات.

برأيي، هناك شرطان أساسيان للنهوض بالواقع الفلسطيني: أوّلاً، وجود قيادة وطنية مخلصة وشجاعة، وتمثّل حالة يلتف الشعب الفلسطيني حولها؛ وثانياً، وضع استراتيجية بديلة لإنهاء الحالة المزرية القائمة. وأعتقد أن المقاومة الشعبية فشلت ضد الاحتلال، لأنه لا يفهم هذه اللغة ولا يتعاطى معها؛ وحتى المجتمع الدولي لم يتعاطى معها.

إن العدو يمارس احتلالاً قسرياً وقتلاً وظلماً بكلّ أشكاله. لذلك نحن نحتاج لخلق عناصر القوّة في مواجهة هذا العدو؛ ويجب أن لا نتردد في ذلك، لأن خيار المقاومة المسلّحة، المتفق عليه وطنياً، هو الخيار الأنسب؛ إن مهمة الاحتلال هي تعزيز قدراته العسكرية، ونحن في مواجهة الاحتلال منذ 70 عاماً، وقد جرّبنا كل الخيارات السياسية معه ولم ننجح.

أما إصلاح منظمة التحرير، فيكون عبر إيجاد قيادة وطنية بالتوافق، مع أن هناك حساسية في الحديث عن إصلاح أو تغيير في المنظمة. إن الحل السياسي والسلمي مع "إسرائيل" فشل، ويجب وقفه؛ ونحن لا نستطيع أن نقيم سلاماً معها؛ إن حلّ الدوليتن فشل، ولا يمكن لنا أن نقبل بوجود "إسرائيل" على أرضنا. وكذلك فشلت البراغماتية مع المجتمع الدولي.

واعتبر "حمد" أن هناك تجنّياً على "حماس" بالقول إنها استخدمت المقاومة من أجل السلطة، وإنه كانت أمامنا خيارات أخرى في موضوع السلطة، وهذا غير صحيح.

إن ردّنا على "إسرائيل" ليس من باب المراهقة والمجازفة، ونحن أردنا تجنيب غزة الويلات؛ ومطالباتنا بتحسين ظروف غزة صحيحة، ولكن هذا لا يعني تخلّينا عن المصلحة العامة والوطنية؛ لقد دخلت حماس السلطة ليس لتحصيل المكاسب، بل لإسقاط خيار أوسلو. ونحن حاولنا جهدنا لتذليل العقبات في مصالحة الجزائر الأخيرة.

ماجدة المصري: القيادية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تناولت الوضع الفلسطيني، وبداء انعكاسات الانتخابات الإسرائيلية على الوضع الفلسطيني، وأبرزها، اتساع قاعدة المستوطنين وتشكيل ميليشيات مسلّحة تدعو لحل صفري مع الفلسطينيين، وكانوا سابقاً يرفعون شعار: أرض أكثر سكان أقل؛ والآن أصبحوا يتحدثون عن أرض بلا سكان؛ وحكومة بايدن تقف متفرّجة، بل هي تعزّز مثل هذا العدوان. وتصريحات نتنياهو تدل

على استعادة مشروع صفقة القرن. وسيتم تصعيد ممارسات المستوطنين، مع إحراز تقدم على صعيد التطبيع مع بعض العرب، حتى نصل إلى مرحلة حكم ذاتي وسيطرة إسرائيلية على السكان بشكل كامل.

أما أزمة الوضع الفلسطيني، فهي تتكرّس بسبب استمرار الهيمنة وانتهاكات حقوق الإنسان، والمقاومة الشعبية. ويبقى السؤال المطروح: لماذا لم تتحوّل هذه الهبّات الانتفاضية، التي انقطعت منذ العام 2015 ثم عادت، إلى انتفاضة شاملة تفتح على عصيان مدني؟ المؤشرات تدل على أن العامل الموضوعي متوفر، من خلال الانتفاضة واتساع المواجهة بين أهداف الشعب الفلسطيني وحقوقه وممارسات الاحتلال الاستعماري على الأرض. لكن المشكلة الأساس تكمن في تخلّف العامل الذاتي، وغياب مرجعية سياسية وميدانية موحّدة، واستمرار الانقسام.

منذ انعقاد الدورة ال 31 للمجلس المركزي، لا تزال القيادة الفلسطينية تعطّل تنفيذ القرارت المتخذة في العام 2015، والتي تكرّرت في جميع دورات المجلس، حول فك العلقة والارتباط بالاحتلال ودعم المقاومة، وتدويل نضالنا الوطني؛ وهذا ما جاء في خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة. كما أكدت القرارات على مخاطر تبنّي استراتيجية الحقوق كبديل عن استراتيجية المقاومة والتحرير، والهبوط بالسقف السياسي الفلسطيني. وأخيراً، تحدثت "المصري" عن ضرورة تشكيل جبهة موحّدة، واعتماد الانتخابات كأساس لمعالجة الواقع الفلسطيني الحالي، لأننا جميعاً نتوافق على مرحلة انتقالية؛ ويمكننا التوافق أيضاً على صيغة موحّدة لإنهاء الانقسام وإعادة الحياة الديمقراطية.

مداخلة حسن عبدو، كاتب وسياسي: هناك متغيّران مهمّان في الوضع الفلسطيني، حيث انتقل مركز الثقل السياسي والحركة الوطنية إلى الضفة والقدس، مقابل الحسم لدى اليمين الصهيوني المتطرف، والذي يريد خوض معركة مصير القدس. إذاً، هناك معركة قادمة حتمية في الضفة والقدس، وستكون لها انعكاسات خطيرة. يوجد عاملان أثّرا على وضعنا المتأزم: الأول هو حالة التشظي والانقسام، والثاني هو صعود اليمين العنصري والفاشي في "إسرائيل"، التي تنكر حقوق الشعب الفلسطيني؛ والكيان الصهيوني يريد اليوم أن يستكمل مشروعه على حساب القدس، كما يريد ابتلاع الضفة الغربية باعتبارها جزء من الحاضرة التوارتية. أما بخصوص المتغير الإقليمي، فنلحظ أن اليمين الصهيوني يصعد دائماً بعد تصاعد التهافت العربي. فالبيئة الإقليمية سلّمت ملف أمنها والدفاع عنها لقوى الاستعمار العالمي، وعلى رأسها أمريكا. أما دولياً، فالحديث عن أي تحرك حيال فلسطين ليس وارداً الآن؛ والحرب بين روسيا وأوكرانيا لن تغيّر قريباً في الأحادية القطبية. وعليه، يجب أن يكون لدينا تقدير دقيق للأوضاع كي نبني تحالفاتنا، ونستفيد من الفرص ونتلافى المخاطر. ونحن لدينا إمكانات لمواجهة الاحتلال في الضفة الغربية، وإفشال المشروع الاستيطاني. وهذا أمر متّفق عليه بين الجميع. كما

يجب أن نضع خطوطاً حمراء لمشاركة غزة في المواجهات القادمة، مثل وضع مسألة التقسيم المكاني في القدس ضمن هذه الخطوط الحمراء، والتي نجمع عليها كاستراتجية وطنية.

أما في الضفة الغربية، فيجب وضع خطة وطنية استراتيجية يمكن أن نواجه بها المشروع الصهيوني، لأنه لا توجد حلول سياسية في الأفق؛ وبالتالي، نحن مقبلون على صراع مفتوح مع المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية؛ وهذا يتطلب خلق بيئة أمنية وسياسية واجتماعية مواتية، وصولاً إلى الانتفاضة الشاملة في الضفة الغربية.

كلمة عائد ياغي، القيادي في المبادرة الوطنية:

يتحدث التقرير في الصفحة 23 عن منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني. وبرأيي، إن جميع الأجسام أو المؤسسات وجدت لتحقّق أهداف شعبنا؛ ولكن المنظمة الحالية لا تفعل ذلك؛ ويجب إعادة النظر في بنيتها. وأعتقد أن اجتماع الأمناء العامّين للفصائل في بيروت شكّل محاولة للحفاظ على هذه البنية في منظمة التحرير؛لكن للأسف الشديد لم يتم تحقيق ذلك.

لذا، علينا خلق إطار فاعل داخل المنظمة، ويمكن أن يتشكّل من الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية، أو نسعى لتوسيع اللجنة التنفيذية، وضم الفصائل غير المنضوية تحتها، ومنها ست منظمات غير ممثّلة فيها، بحيث تصبح اللجنة الجديدة المرجعية الوطنية وصاحبة القرار السياسي.

في الصفحة 25 تحدث التقرير عن العمل على تغيير موازين القوى، ولم يتحدث عن وسائل عملية، ومنها مثلاً الاتفاق على استراتيجية وطنية موحّدة . وأكد "ياغي" أن كل العمليات في الضفة الغربية هي ردود طبيعية على العدوان المستمر، ويقوم بها الشباب المنتفض تلقائياً.

وأشار إلى أن كل الاعتداءات التي حصلت على غزة في الحروب السابقة، والتي أدّت إلى سقوط 7000 شهيد، لم تكن بمبادرة فلسطينية للحرب، بل جرّاء عدوان إسرائيلي؛ وكان أي رد فعل بمثابة دفاع عن النفس؛ ولا يجب أن نحمّل المقاومة مسؤولية ذلك. أما الاستثمار السياسي، فهو واجب القيادة السياسية، وهي غائبة في الحقيقة.

الجلسة الثالثة والأخيرة كانت عبارة عن طاولة مستديرة أدارها خليل شاهين وعماد أبو رحمة. وهي ناقشت مبادرات للخروج من المأزق، بمشاركة عدد من نشطاء المجتمع المدني، ومنهم نور عودة، التي تحدثت عن مبادرة للإنقاذ الوطني، وعمر عساف، الذي تحدث عن ترتيب وتصويب أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية من الداخل، رافضاً أن يكون ذلك بدفع خارجي؛ وأكد أن الحراك في المؤتمر الشعبي لن يكون بديلاً عن

المنظمة. وأخيراً، كانت كلمات لزياد العالول حول مؤتمر فلسطينيي الخارج، وحاتم المحتسب عن حركة الشباب الفلسطيني في لبنان، وخالدية أبو بكرة، التي تحدثت عن المسارات البديلة.